

## آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر ٢٠٠٨

### أضواء على أهم الأحداث

واصلت منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموها القوي في عام ٢٠٠٨، متجاوزة معدل النمو العالمي للسنة التاسعة على التوالي. ويبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المتوقع في المنطقة ٦,٥% هذا العام، ويرتكز على ارتفاع أسعار السلع الأولية وقوة الطلب المحلي ومصادقية السياسات المتبعة. ورغم أن النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أقل من المستوى السائد في البلدان النامية وبلدان آسيا الصاعدة، فلا تزال المنطقة صامدة إلى حد كبير حتى الآن أمام أزمة الائتمان الدولية الراهنة والهبوط الذي مني به النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة.

وقد أحدثت ضائقة الائتمان العالمية أثرا متباينا حتى الآن على الأسواق المالية الإقليمية. فمعظم أسواق الأسهم تراجعت عن مستوياتها المرتفعة المسجلة في أواخر عام ٢٠٠٧ وأوائل ٢٠٠٨. وبينما اتسعت فروق العائد على السندات السيادية عبر بلدان المنطقة، فلا تزال أسواق السندات المحلية مستقرة عموما في معظم بلدانها. ولا تزال القطاعات المصرفية سليمة بوجه عام مع تحسن مستمر في مؤشرات السلامة الاحترازية وتعزيز الرقابة المصرفية، إلا أن ضغوط السيولة قد بدأت تظهر في عدد قليل من البلدان.

ويشكل التضخم قضية أساسية في بلدان المنطقة، وأصبح مستواه أعلى بكثير من المعدل المتوسط في جميع البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة. وتتراوح أهم مصادر الضغوط التضخمية بين طفرة أسعار الغذاء والوقود التي كان تأثيرها الأكبر على البلدان منخفضة الدخل وبلدان الأسواق الصاعدة، وقوة الطلب المحلي واختناقات العرض الحادة في دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض سعر الدولار الأمريكي (حتى منتصف يوليو ٢٠٠٨) الذي ترتبط به عملات الكثير من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وسعيًا لتخفيف التوترات الاجتماعية الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية، لجأ عدد من البلدان إلى رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة رواتب العاملين في الخدمة المدنية، مما يهدد بمزيد من الارتفاع في معدل التضخم.

واستمر التحسن في أوضاع المعاملات مع العالم الخارجي بفضل البلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠٠٨، رغم التأثير السلبي الذي أحدثه ارتفاع أسعار الغذاء على الواردات، كما شهدت بلدان الأسواق الصاعدة طفرة في الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا السياق، حققت المنطقة زيادة كبيرة في إجمالي الاحتياطيات الرسمية. ومن المتوقع أن ترتفع المدخرات الحكومية ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠٠٨، مع زيادة إجمالي الفائض في المالية العامة إلى ٨,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويُتوقع أيضا أن تواصل المجملات النقدية نموها القوي في عام ٢٠٠٨، وهو ما يعود جزئيا إلى صعوبة تشديد السياسة النقدية – نظرا لأن كثيرا من عملات المنطقة غير مرنة نسبيا مقابل الدولار الأمريكي – كما يعود أيضا إلى زيادة التعميق المالي في بعض البلدان.

وتبدو آفاق اقتصاد المنطقة جيدة بشكل عام على المدى القصير. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٦% في عام ٢٠٠٩. ويُفترض أن يعدّل انتعاش الإنتاج النفطي في البلدان المصدرة للنفط بعض الانخفاض المتوقع في نشاط القطاع غير النفطي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبينما يُتوقع أن يرتفع النمو في البلدان منخفضة الدخل مع هبوط أسعار السلع الأولية، فسينخفض النمو إلى حد ما في بلدان الأسواق الصاعدة متأثراً بتباطؤ النشاط العالمي. ومن المنتظر أيضاً أن يتراجع التضخم تدريجياً مع تشديد السياسات الاقتصادية الكلية وانخفاض أسعار السلع الأولية. أما أوضاع المالية العامة والمعاملات مع العالم الخارجي فستحتفظ بقوتها، بفضل الفوائض الكبيرة المستمرة لدى البلدان المصدرة للنفط بشكل أساسي.

وقد تكون هناك مخاطر محدودة تواجه المنطقة. فمن الممكن أن تحقق نمواً أقل من المتوقع في حال كان تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة أكثر حدة وأطول أمداً. كذلك يُحتمل أن يزداد ارتفاع التضخم إذا حدثت طفرة أخرى في أسعار الغذاء والنفط العالمية، أو كان تشديد السياسة الاقتصادية الكلية دون الدرجة الكافية. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تترسخ الآثار غير المباشرة الناشئة عن زيادات الأجور في عدد من البلدان، فيؤدي ذلك إلى تثبيت توقعات الأجور والأسعار إلى حد ما في حال عدم تعديل السياسات العامة بالقدر المناسب. ومن ناحية أخرى، قد تنقلص ضغوط التضخم إذا استمر التصحيح الذي بدأ مؤخراً في أسعار السلع الأولية، أو حدث ارتفاع آخر في سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للبلدان التي تربط عملاتها المحلية به. أما عن المخاطر التي تواجه القطاع المالي، فمن الملاحظ أن الانكشاف المباشر تجاه المؤسسات المالية المتعثرة وأسواق الائتمان في البلدان المتقدمة محدود نسبياً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ولذلك فمن غير المرجح أن تتأثر المؤسسات المالية في المنطقة تأثراً ملحوظاً باستمرار تدهور الأوضاع المالية في أسواق البلدان المتقدمة. غير أن أسعار العقارات تشهد ارتفاعاً حاداً منذ بضع سنوات في المنطقة، وقد تتعرض لتصحيح يؤثر على الحوافز المصرفية والنمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وتتركز التحديات الأنية أمام السياسات الاقتصادية الكلية لدى بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في كيفية إدارة الضغوط التضخمية المستمرة ومواجهة المخاطر المتنامية من جراء أزمة الائتمان العالمية. وبالنسبة للتضخم، بادر العديد من البنوك المركزية في المنطقة بالفعل إلى رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، ولكن ردود فعل السياسة لا تزال محدودة حتى الآن وأسعار الفائدة الحقيقية سالبة على وجه العموم، لا سيما في البلدان التي تتبع سياسة تثبيت أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. وسوف تعتمد السياسات السليمة الواجب اتباعها على ظروف كل بلد على حدة، ولكنها تتطلب على وجه العموم تشديد السياسات الاقتصادية الكلية وزيادة مرونة سعر الصرف. ويجب على كافة البلدان أن تتوخى الحذر الشديد تحسباً لآثار التضخم غير المباشرة المحتملة، ومن ثم الإحجام عن أي زيادات إضافية واسعة النطاق في الأجور.

وللحد من آثار أزمة الائتمان العالمية، ينبغي مواصلة الجهود لزيادة قدرة القطاع المالي على تحمل الصدمات وتعزيز مرونته. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تعمل السلطات على تقوية النظام المصرفي وتوخي الحذر المستمر إزاء أي آثار يمكن أن تنتج عن أزمة الائتمان العالمية. وعلى السلطات أن تتابع عن كثب أيضا أي تطورات في أسعار العقارات وأن تقيّم مكامن الضعف في النظام المالي والتي قد تجعله معرضا لمخاطر التصحيحات في أسعار العقارات ولضغوط السيولة.

وينبغي أن تواصل البلدان جهودها الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة عن طريق إلغاء الدعم على البترول والغذاء بصورة تدريجية. فمن المرجح أن تظل مستويات أسعار النفط مرتفعة نسبيا بالرغم من الانخفاضات الأخيرة في أسعار السلع الأولية، وينبغي أن تعمل بلدان المنطقة تدريجيا على اعتماد نظام قائم على السوق في تسعير منتجات البترول والمواد الغذائية، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة الطبقات الفقيرة. وفي البلدان المصدرة للنفط، هناك حاجة لمواصلة الاستثمار في إنتاج النفط، على أن يقترن ذلك بإصلاحات هيكلية من شأنها الإسهام في بناء قطاعات غير نفطية قادرة على المنافسة.

وقد أدى انخفاض سعر الدولار والارتفاعات المتلاحقة في أسعار السلع الأولية حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى إثارة تساؤلات حول مدى ملاءمة نظم ربط أسعار الصرف، لا سيما في البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي. وفي حين أن زيادة سعر الصرف ربما كانت كفيلة بمساعدة هذه البلدان على إدارة التضخم عن طريق تخفيض التضخم المستورد، إلا أن هذه الخطوة كان يمكن أن تتسبب أيضا في عدد من النتائج السلبية. وإضافة إلى ذلك فإن التصحيح الأخير في أسعار السلع الأولية وارتفاع سعر الدولار الأمريكي قد أضعف المبرر لرفع أسعار الصرف. أما إذا عادت مجددا اتجاهات أسعار الصرف والسلع الأولية التي كانت سائدة طوال صيف ٢٠٠٨، أو تسارعت معدلات التضخم، فسوف يتطلب الأمر إعادة النظر في مبررات الحفاظ على نظم الربط الحالية. وينبغي أن تسمح البلدان التي تطبق نظاما مرنة لأسعار الصرف باستجابة أكبر من عملاتها تجاه تحركات السوق، وذلك بالحد من تدخل البنك المركزي.

وأخيرا، يتيح أداء الاقتصاد الكلي مؤخرا فرصة معالجة مشكلات البطالة والفقر طويلة الأمد في المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات لتحسين مناخ الاستثمار والحد من تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقليص حجم الدولة في الاقتصاد، وتحسين مرونة سوق العمل، وإصلاح النظم التعليمية لتقليص "فجوة المهارات" الواضحة في كثير من بلدان المنطقة، إن لم يكن معظمها. ■